الكرملين: اجتماع بايدن وزيلينسكي لن يغير وضع المعركة

القوات الروسية : حققنا تقدما كبيرا في جنوب أوكرانيا

«وكالات» : أعلن حاكم منطقة زابوريجيا المعين من موسكو، يفغيني باليتسكي، أن الجيش الروسي حقق تقدما «كبيرا» في المنطقة الواقعة في جنوب أوكرانيا والمسيطر عليها جزئياً من قبل روسيا، وفق ما أكده.

وقال المسؤول عبر تليغرام «تقدمت وحداتنا بشكل كبير شمال شرقي نوفوبوكروفكا» في حين تكثف القوات الروسية الهجمات على امتداد الجبهة إثر فشل الهجوم الأوكراني المضاد الواسع النطاق.

في المقابل، قالت القوات الجوية الأوكرانية، أمس الثلاثاء، إن أنظمة الدفاع الجوي الأوكرانية دمرت تسعا من أصل 15 طائرة مسيرة هجومية أطلقتها روسيا خلال الليل على الأراضي الأوكرانية إلى جانب صاروخين كروز.

وقالت القوات الجوية إن الطائرات التي أطلقتها روسيا تم تدميرها في عدة مناطق في أوكرانيا. وتم إسقاط صاروخين كروز فوق منطقتي زابوريجيا ودنيبروبتروفسك في أوكرانيا.

فيما لم يذكر سلاح الجو ما حدث للطائرات المسيرة التي لم يتم إسقاطها وما إذا كانت هناك أضرار أو خسائر بشرية نتيجة الهجوم.

يذكر أن روسيا استولت على معظم منطقة زابوريجيا بعد فترة وجيزة من بدء الهجوم الروسي واسع النطاق في فبراير 2022. ومع ذلك، فإن العاصمة الإقليمية، مدينة زابوريجيا، لا تزال تحت سيطرة أوكرانيا.

من ناحية أخرى قبل ساعات على لقاء بين الرئيسين الأوكراني والأميركي، اعتبر الكرملين أن أي مساعدة أميركية جديدة لأوكرانيا ستشكل «إخفاقا كبيرا».

وأوضح الناطق باسم الكرملين ديمتري بيسكوف، أمس الثلاثاء، رداً على سؤال من الصحافيين حول اللقاء المرتقب بين فولوديمير زيلينسكي وجو بايدن أن «عشرات مليارات الدولارات التي ضخت لأوكرانيا لم تساعدها على النجاح في ميدان المعركة».

وتابع قائلاً إن «عشرات مليارات الدولارات الإضافية التي ترغب بها أوكرانيا سيكون مصيرها الإخفاق الكبير».

وأكد أن نتائج اجتماع بايدن وزيلينسكي لن تتمكن من تغيير الوضع في ساحة المعركة، بحسب وكالة تاس.

وكانت صحيفة «نيويورك تايمز» قد أفادت في وقت سابق بأن البنتاغون سيرسل الفريق أنطونيو أغوتو إلى كييف لتطوير استراتيجية عسكرية جديدة للجيش الأوكراني.

كذلك كتبت الصحيفة أن «القادة العسكريين الأميركيين والأوكرانيين يبحثون عن استراتيجية جديدة تمكّن كييف العام المقبل من إحياء فرصها».

وكان وزير الدفاع الأوكراني رستم عميروف قد بحث مؤخرا مع وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن «الأهداف الاستراتيجية» والخطة العملياتية لأوكرانيا لعام 2024.

كما بحث الطرفان التعاون الدفاعي وجذب الاستثمارات إلى المجمع الصناعي العسكري الأوكراني وتعزيز الدفاع الجوي وتكثيف بناء التحصينات.

يشار إلى أن الرئيس الأوكراني ناشد الولايات المتحدة مواصلة دعم كييف عسكرياً، محذّراً خلال خطاب ألقاه في واشنطن من أنّ «الإخفاق في مساعدة بلاده على دحر الغزو الروسي يحقق أحلام الكرملين بتدمير الديمقراطية في أوروبا».

دمار قرب كييف بعد سقوط صاروخ روي

وأكّد زيلينسكي مخاطباً مجموعة من الضباط الأميركيين في جامعة الدفاع الوطني بأنّ أوكرانيا لا تقاتل من أجل وجودها فحسب، بل دفاعاً عن الحريات في أوروبا والتي ازدهرت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، على حد تعبيره.

من جهة أخرى ناشد الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي الولايات المتحدة مواصلة دعم بلاده عسكريا، محذرا من أن «الإخفاق في مساعدة بلده في مواجهة روسيا يحقّق أحلام الكرملين بتدمير الديمقراطية في أوروبا».

وأكّد زيلينسكي مخاطبا مجموعة من الضباط الأميركيين في جامعة الدفاع الوطني في واشنطن الاثنين، أن أوكرانيا لا تقاتل من أجل وجودها فحسب، بل دفاعاً عن الحريات في أوروبا والتي ازدهرت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

وفي إشارة إلى الجمهوريين في الكونغرس الذين باتوا يعارضون التمويل الأميركي للجهد الحربي الأوكراني، شدد زيلينسكي على أن على السياسيين ألا «يخونوا الجندي»، محذّرا من أن إيقاف المساعدات الأميركية أمر يرحّب به الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

وقال «يجب أن يخسر بوتين.. يمكنكم الاعتماد على أوكرانيا ونأمل بالدرجة نفسها أن نتمكّن من الاعتماد عليكم»، وحذر قائلا «عندما يتردد العالم الحر، فإن الدكتاتوريات تحتفل».

ووصل زيلينسكي إلى واشنطن آتيا من الأرجنتين حيث أجرى زيارة دبلوماسية.

من المقرر أن يلتقي زيلينسكي أمس الثلاثاء الرئيس الأميركي جو بايدن وشخصيات بارزة في الكونغرس من الحزبين بمن فيهم رئيس مجلس النواب الجمهوري مايك جونسون.

وأكّد الناطق باسم مجلس الأمن القومي الأميركي جون كيربي أن الزيارة تأتي في «لحظة حرجة»، وأن بايدن لن يخفي بأنه «متمسّك» بسعيه لتأمين المساعدات التي تحتاجها أوكرانيا لإعادة إمداد جنودها وتوسيع الجهود الرامية لدفع القوات الروسية للتراجع.

وأضاف كيربي للصحفيين على متن طائرة الرئاسة أن من المتوقع إعلان واشنطن عن مساعدات عسكرية إضافية لأوكرانيا قبل نهاية الشهر الجاري.

وصرح المتحدث باسم البيت الأبيض أندرو بيتس بأن بايدن وكبار المسؤولين في البيت الأبيض على اتصال وثيق ومستمر مع المشرعين بشأن الحاجة الملحة للموافقة على تقديم مساعدة أمنية جديدة لأوكرانيا بقيمة 50 مليار دولار تقريبا.

وأكد وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن مجددا التزام بلاده بدعم أوكرانيا في صد الغزو الروسي الشامل، وقال خلال كلمة في جامعة عسكرية «نحن عازمون على أن نظهر للعالم أن أميركا لن تتراجع عن دفاعها عن الحرية».

وحذر أوستن من إنه في ظل الجدال داخل الكونغرس بشأن الإفراج عن المزيد من المساعدات العسكرية، فإن «التزامات أميركا يجب الوفاء بها ويجب الدفاع عن أمنها ويجب الالتزام بكلمتها».

واجتمع زيلينسكي أيضا مع مديري صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ساعيا لدعم اقتصاد بلده في ظل الحرب الشاملة. وأعلن صندوق النقد صرف 900 مليون دولار لأوكرانيا في إطار خطة مساعدة أعلن عنها في مارس الماضي.

تتمات

«رد الاعتبار»

الجزائية، فيما يتعلق برد الاعتبار، كما وافق على تعديل قانوني التجارة والمناقصات العامة، بشأن إلغاء شرط الوكيل المحلي وأحال التعديلات إلى الحكومة.

جاءت نتيجة التصويت في المداولة الأولى لقانون «رد الاعتبار»، بموافقة 49 عضوا وعدم موافقة 12 عضوا – هم أعضاء الحكومة – من إجمالي الحضور، وعددهم 61 عضوا، فيما جاءت نتيجة التصويت في المداولة الثانية بموافقة 48 عضوا وعدم موافقة 12 عضوا، وامتناع عضو واحد – هو النائب محمد هايف – من إجمالي الحضور وعددهم 61 عضوا.

ويأتي هذا القانون وفق المذكرة الإيضاحية بتعديل مدد رد الاعتبار، لتكون وفق مددا مناسبة يتم بعدها دمج المحكوم عليه في المجتمع بعد إعادة تأهيله.

ونصت المادة الأولى من القانون على أن يستبدل نص المادة (245) من القانون رقم (17) لسنة 1960 المشار إليه بـ «يرد اعتبار المحكوم عليه حتما بحكم القانون متى مضت المدة القانونية بحيث تعتبر المدة اللازمة لرد الاعتبار القانوني لمن أتم العقوبة أو صدر له عفو هي ذات مدة العقوبة المقضي بها أو 10 سنوات أيهما أقل أيهما كانت مدة العقوبة المقضي بها بينما المدة اللازمة لرد الاعتبار القانون لمن سقطت عقوبته بالتقادم هي 10 سنوات وإذا كانت العقوبة المقضي بها الغرامة رد اعتبار المحكوم عليه بمجرد تمام تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بالتقادم».

ونصت المادة على أن يستبدل نص المادة (246) من ذات القانون بجواز محكمة الاستئناف أن تصدر قرارا برد الاعتبار إلى المحكوم عليه بناء على طلبه متى توافرت الشروط الآتية وهي أن تكون العقوبة المحكومة بها قد نفذت أو صدر عفو عنها أو سقطت بالتقادم.

ومن ضمن الشروط أن يكون قد مضى من تاريخ تمام التنفيذ أو صدور العفو نصف مدة العقوبة المقضي بها أو خمس سنوات أيهما أقل، بينما يشترط مضي خمس سنوات لمن سقطت عنه بالتقادم فيما اشترطت أخيرا أن يكون المحكوم عليه قد حسنت سيرته.

وخلال مناقشة القانون، قال رئيس لجنة الشؤون التشريعية النائب مهند الساير إن الإصلاح السياسي هو بوابة الإصلاحات وقانون رد الاعتبار له شقان سياسي واجتماعي وليس معنيا به السياسيون فقط.

وأوضح أن القوانين التي أنجزتها اللجنة ضمن قوانين الخارطة التشريعية وتم اقرارها، قانونا المحكمة الدستورية والمفوضية العامة للانتخابات.

أضاف أن اللجنة ستجتمع يوم الأحد المقبل لإنجاز قانونين ضمن منظومة قوانين الحريات، هما قانونا أمن الدولة والحبس الاحتياطي.

وقال مقرر اللجنة النائب د. عبد الكريم الكندري إن القانون ليس مفصلا للسياسيين كما يصوره البعض، مبينا أن الهدف السامي للقانون هو عدم تقييد الحريات.

وأكد الكندري أن فكرة القانون اجتماعية وتشريعية، مشيرا إلى ضرورة الانتقال من مفهوم العقوبة إلى مفهوم الإصلاح.

وقال إن القانون هو تعديل لقانون الجزاء وتم تقديمه قبل صدور العفو عن السياسيين ويعتبر تطويرا للتشريعات لنواكب التطور القانوني في الكويت.

أضاف أن القانون تم تقديمه من أجل جميع المواطنين الذين صدرت بحقهم أحكام وخرجوا من المؤسسات العقابية ووجدوا أنفسهم عالقين في المجتمع ولا يستطيعون التوظف.

وأكد أنه لم يكن هناك اعتراض حكومي على القانون خلال مناقشته في اللجنة.

وشدد نواب خلال المناقشة على أهمية القانون لتصحيح الوضع الحالي في قانون المحاكمات الجزائية ، والظلم الواقع على من قضوا عقوباتهم بمنعهم من ممارسة نشاطاتهم الاجتماعية والسياسية والاندماج في المجتمع لمدة 10 سنوات.

وبين النواب أن قضية رد الاعتبار لها أبعاد مهمة وخطيرة، وتهدد استقرار الأسر، مشددين على أهمية أن تتناسب مدة رد الاعتبار مع نوع العقوبة، حتى لاتكون مدة رد الاعتبار بمثابة عقوبة إضافية فوق العقوبة الأصلية.

وأشار النواب إلى وجود نحو 400 مواطن لديهم احكام لا تتجاوز سنتين لكنهم يظلون بعد العقوبة 10 سنوات لايستطيعون الاندماج في المجتمع .

وأشاروا إلى أن هناك أيضا محكومين بغرامة فقط لكنهم يحتاجون إلى 10 سنوت لرد اعتبارهم مشيرين إلى أن ذلك يعد عقوبة أخرى تضاف إلى العقوبة الأصلية.

وذكر النواب أيضا أن القانون له شق إنساني واجتماعي يتمثل في عدم تعطيل حياة من قضوا مدة العقوبة بعد خروجهم من السجن.

ولفتوا إلى أنه لا يصح أن يعاقب شخص بسبب تغريدة بالسجن 3 سنوات وينتظر 10 سنوات بعدها لكي يرد الاعتبار له.

ولفت النواب إلى أنه في الفترة من 2015 الى 2023 تمت إدانة نحو 8449 شخصا في قضايا متنوعة لذلك مراجعة هذه النوعية من القوانين مهم جدا.

أضافوا إن للقانون شقا سياسيا مستحقا هو إنهاء مرحلة العزل السياسي والممارسات القاسية ضد من صدرت بحقهم أحكام.

وأكد النواب أن تعديل القانون أمر مستحق وانحياز إلى الإرادة الشعبية وتصحيح لإجراءات غير صحيحة، وبينوا أنه يعد بمثابة استعادة للدستور ورد اعتبار وتصحيح مسار، وإنهاء العزل السياسي عن مغردين وسياسيين عبروا عن رأيهم في قضايا تهم الوطن.

إلغاء «الوكيل المحلي»

وعدم موافقة عضو واحد من إجمالي الحضور وعددهم 58 عضوا.

وخلال مناقشة تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية، قال رئيس اللجنة النائب شعيب المويزري، إن أي جهة حكومية لن تستطيع أن تشترط وجود وكيل محلي للمستثمر الأجنبي.

من جهته قال مقرر اللجنة النائب داود معرفي، إن القانون يهدف إلى تشجيع المستثمر الأجنبي، من خلال إلغاء شرط الوكيل المحلي والسماح للشركات الأجنبية بإنشاء فروع لها في الكويت.

أضاف مقرر اللجنة إن هذا القانون يتيح تقديم العطاءات أمام الجميع، كويتيين كانوا أو أجانب، وإمكان طرح المناقصات على الشركات الأجنبية.

وأوضح أن هذا القانون ألغى شرط وجود الوكيل المحلي في دخول الأسواق الكويتية، وأنه يتيح للمستثمر مباشرة عمله في الكويت وفقا للاشتراطات والضوابط.

وأكد معرفي أنه في حال إقرار القانون سيكون دخول الشركات الأجنبية بشكل مباشر من خلال المادة 24 من قانون التجارة بعد التعديل.

وفي مداخلاتهم أكد نواب أن إلغاء شرط الوكيل المحلي خطوة مهمة في سبيل تحرير الاقتصاد الكويتي، وأن هذا القانون لم يتحقق إلا بالتنسيق النيابي – النيابي والتعاون النيابي الحكومي.

واعتبروا أن هذا القانون امتداد لسلسلة من الإصلاحات، التي تستهدف وقف استنزاف الميزانية العامة للدولة وخلق بيئة استثمارية جيدة في البلاد.

ورأوا أن إلغاء شرط الوكيل المحلي يعد إصلاحا تشريعيا ومن القوانين الواجب إقرارها، متسائلين ما الفائدة التي تعود على الكويت من الوكيل المحلي سوى تنمية الأرصدة وعدم جودة العمل وأن الكويت هي المتضررة.

وأشاروا إلى أن هناك مشاريع لم تنجز في وقتها وفشلت بسبب الوكيل المحلي، مؤكدين أنه لا يوجد أي تخوف من إلغاء شرط الوكيل المحلي ودخول شركات قوية لتنفيذ المشاريع بمواصفات وجودة عالية.

وأكدوا أن هذا القانون سيقضي على الاحتكار ومحاربة الغلاء، وتنشيط الاقتصاد الوطني وضبط أسعار السلع وخلق منافسة شريفة بين التجار على الجودة وتطوير الخدمات وتحرير السوق الكويتي وضمان أقل الأسعار.

وأوضحوا أن هناك أثرا إيجابيا سيعود على المواطنين من إلغاء شرط الوكيل المحلي يتمثل في خفض الأسعار وضمان جودة السلع والمواد الاستهلاكية.

وبينوا أن التضخم في الكويت مفتعل ونسبته عالية مقارنة بالتضخم في العديد من دول العالم، داعين الحكومة إلى كبح جماح التضخم ومراقبة الأسعار.

وأكدوا أن القانون سوف يفتح الباب أمام الشركات ذات الخبرة والتخصص والانتصار لمبدأ الاقتصاد الحر، مشيرين إلى أن المشاريع تنجز في الدول المجاورة بنصف التكلفة بسبب عدم وجود الوكيل المحلي.

الفهد : لست

بشأن هذه الواقعة، لمعرفة ما إذا كانت ادعاء أو حقيقة، ومن ثم محاسبة المتسبب سواء بالقانون العسكري أو القانون الجنائي من قبل النيابة.

أضاف: «هذا الموضوع لا يقبله انسان ولا مواطن صالح أقسم على الدستور وان يحترم الامة والمواطنين»، لافتا إلى أننا «لن نرضى ولن نقبل، ولا هو من طبعنا أن نرضى بهذه الاجراءات.. وأيضا النيابة تحقق والمباحث الجنائية تحقق بناء على جهة قضائية وهي النيابة، كما أن هناك رسالة ورغبة في لجنة حقوق الانسان في ان تتطلع على الاجراء.. اذا كانت هذه القضية تمر بكل هذه القنوات لتكون شفافة ونعرف من هو المتسبب».

وقال الفهد: «نحتاج الى العمل من اجل ان تستمر الكويت في طريقها الصحيح، وهذا واجب علينا جميعا كمواطنين، ولا أزايد على صندوق الجيش من بدأه المغفور له الشيخ ناصر صباح الاحمد.. وما أنا إلا عضو صغيا بفريق يستمر بهذه القضية».

أضاف: «نعم هذه القضية من خلال صندوق الجيش، وجدنا قضيتين جانبيتين بعد فتح ملفات في مكاتبنا الخارجية، الاولى تتعلق بعقد مشبوه ولديه عقد بديل في اجهزة حساسة ليست موجودة لدينا في الاستخبارات، والآخر يتعلق بأن هناك محاولات تصعيد مشروبات كحولية في الطائرات العسكرية، حيث وجدنا بعض الوثائق من خلال مكاتبنا العسكرية، وهناك عقود مشبوهة واجهزة حساسة مدفوعة من صندوق الجيش ولا توجد هذه الادوات داخل استخباراتنا.

وقال: «هذه قضايا جانبية، لكن تصل الى مسؤوليتي كوزير أن يتم التحقيق فيها وهذا ما تم.. ولست «سوبرمان» انا عضو من عرض حزمة تعمل من أجل وطنها، متى ما قدرت سأقدم.. ومتى ما قدرت الا اقدم سأطلب إعفائي ولله الحمد بنفس راضية».

وختم: «اليوم نحتاج الى هدوء.. هذا الموضوع تم التحقيق فيه بأكثر شفافية من نيابة وقضاء عسكري ومباحث ولجان مجلس الامة.. وسنعرف الحقيقة وسيأخذ المخطئ جزاءه من خلال القانون والانظمة».

من ناحيته قال النائب مرزوق الغانم: جميع مواد الدستور تنص على أن الحرية الشخصية مكفولة، ولا يجوز القبض على أي إنسان إلا وفق القانون، وما تعرض له المواطن هو مخالف لكل النصوص الدستورية.

وتابع: ماحدث لا يجوز شرعا ولا اخلاقا، نزلت الاسئلة يوم الخميس، وبعدها بنصف ساعة تم نزول البيان ومع ذلك اقول انها خطوة في الاتجاه الصحيح.

أضاف: «هل يعقل أن لجنة تحقيق تأخذ تعليماتها من وزير الدفاع؟ اشلون تاخذ تعليماتها منه.. يا وزير الدفاع أنت المتهم الرئيس في القضية مثل ما كان وزير الداخلية المتهم الرئيسي في قصية الميموني، ولا يوجد أي شخص يعتقد ان مجموعة من الضباط تقوم بهكذا عمل دون تعليمات من الوزير».

وتابع: «سمعة ضباط الجيش من أروع ما يمكن، هل الذين حققوا مع المواطن منهم أم من ضباط الأمن؟ والأماكن التي حدث بها التحقيق كانت مخصصة لذلك أم لأمور أخرى، وتم تغليفها بقضية مال عام وهو ما قالوه، ببيانهم وصندوق الجيش به شقان شق جنائي تم صدور أحكام به، أما الشق المتعلق بالمال العام فالقانون واضح فالنيابة العامة تختص دون غيرها فهل صرتم نيابة عامة؟»

من جهته قال النائب محمد هايف: «مرزوق الغانم يقول لا أقبل بلجنة تاخذ أوامرها من وزير الدفاع، عليه أن يثبت كلامه. المقصود باللجنة، هي اللجنة التي طلب منها التكليف بالتحقيق وهذا اتهام خطير.. فليثبت الآن أننا نتلقى الأوامر من وزير الدفاع».

وقال الدمخي ردا على الغانم كونه عضوا في لجنة حقوق الانسان : الفساد اللي في البلد هذا 10 سنين أنت تتحمله، ما غطى على الفاسدين إلا أنت، ما غطى على أوجه الفساد والأموال التي تهدر إلا بوجودك.

ورد الغانم : أنت أداة للفساد من صندوق إعانة المرضى للتحقيق في الأمطار، ولا يمكن الوثوق به ودورك بالمجلس الدفاع عن الفاسدين.

هايف : موقفنا

والأنبياء، إلا بعد إعلان توبته أمام القاضي.

وقال هايف : نؤكد ما بدأناه منذ عام 2016 من طي الصفحة السياسية السابقة من سحب الجناسي العزل السياسي ورفع القيود عن شباب الحراك، وهذا كان مشروعنا»، مشددا على عدم عزل السياسيين بهذه الطريقة وتأسيس قوانين تضر بهم.

أضاف أن ما حدث هو موقف شرعي قبل أن يكون سياسي، مشيراً إلى أن قانون «رد الاعتبار» خلط القانون، فكان من المفترض أن يصب القانون على من عزلوا سياسيا فقط.

ورفض هايف أن يكون هذا القانون فضفاضا به مثالب، كما أن القانون ألغى نظاماً وقواعد سارية في القضاء الكويتي منها ما يتعلق بأحكام تمس الشرف والأمانة والتزوير والخيانة، مبيناً أن هذه القضايا يحصل غرامات أو عدم النطق بالعقاب أو وقف التنفيذ.

وأشار إلى التعديل المقدم بشأن المساس بالذات الإلهية والرسل والأنبياء، وكان من الواجب أن تعظم شعائر الله، مؤكداً أن الشرع قام بتأصيل هذه القواعد ولا يمكن إلغاؤها حتى لو كانت موجودة في قانون آخر.

النيابة العامة

الكويتية والجهات البنكية المختصة.

وأهابت النيابة العامة بمن تعرض لمثل هذه العمليات إلى ضرورة الإسراع بإبلاغ البنك المختص، ليتسنى لجهات الاختصاص اتخاذ الإجراءات اللازمة بشكل فوري لحماية أموال المجني عليهم.

الكويت تجدد

جاء ذلك في كلمة دولة الكويت التي ألقاها الملحق الدبلوماسي بوفدها الدائم لدى الأمم المتحدة علي بهبهاني،أمام الجمعية العامة خلال مناقشة البند الخاص بالمساعدات الإنسانية في حالات الطوارئ.

وقال بهبهاني إن الأزمات الناتجة عن النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية تلحق بالشعوب معاناة هائلة الأمر الذي يجعل المتضررين في أمس الحاجة للمساعدات الإغاثية مما يتطلب تنسيق الجهود الدولية لإيصالها.

وأشار إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي لا تمنع إيصال المساعدات الإنسانية لقطاع غزة فحسب بل تهدد حياة عمال الإغاثة بمن في ذلك الموظفون التابعون لمنظمة الأمم المتحدة.

وفي الإطار لفت بهبهاني إلى «ثقافة العمل الإنساني المترسخة في المجتمع الكويتي منذ القدم الذي لا يدخر جهدا في مساعدة المحتاجين والانخراط في الأعمال الخيرية».

وأكد أن دولة الكويت حرصت عبر السنين على مد يد العون لمساعدة الدول والشعوب وإغاثتهم أثناء الأزمات من خلال تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة في حالات الكوارث الطبيعية والصراعات المسلحة.

«ولكن الله رمى»

الذين قتلوا خلال العملية البرية الذين أعلن الجيش ارتفاع عددهم إلى 111 بين ضباط وجنود.

ونقلت الإذاعة عن الجيش قوله إن 13 جنديا قتلوا بنيران قواته، بعد أن جرى تحديدهم بالخطأ على أنهم مسلحون فلسطينيون، وأوضحت أن بعضهم أصيب بنيران من الجو، وبعضهم بنيران الدبابات، وبعضهم بنيران جنود المشاة.

وكشفت أن أحد الجنود قتل نتيجة رصاصة طائشة أطلقها الجنود الإسرائيليون دون نية إصابته، كما قتل جنديان نتيجة حوادث دعس بالدبابات وناقلات الجند المدرعة، وقتل جنديان نتيجة إطلاق نار من رشاش على ظهر دبابة واثنان آخران، بشظايا ذخائر الجيش.

وبحسب الإذاعة، قال الجيش الإسرائيلي إن عدد الضحايا يعود إلى مجموعة متنوعة من الأسباب، بما في ذلك العدد الهائل من القوات في الميدان، ومدة القتال وطبيعته، والإرهاق، وعدم الانضباط العملياتي، ونقص التنسيق بين القوات، وأسباب أخرى.

واستدرك أن الحوادث العملياتية وحوادث إطلاق النار الثنائية هي أحداث كان ينبغي تجنبها في الغالبية العظمى.

وبذلك يصبح العدد الكلي لقتلى الجيش الإسرائيلي 435 ضابطا وجنديا منذ عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر ، وفق هيئة البث الإسرائيلية.

الاحتلال يقتحم

بيان، إن «القوات الإسرائيلية تقوم في هذه الأثناء بتجميع الذكور ممن فيهم الطواقم الطبية في ساحة المستشفى»، مضيفا: «نخشى اعتقالهم واعتقال الطواقم الطبية أو تصفيتهم».